مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

قضايا مُلحّة

(١) الحوار الوطني

العدد الأول - يوليو ٢٠٢٢

رئيـــس المركـــز

السيد/ أسامة الجوهري

مســـاعد رئيـــس مجلس الوزراء

رئيـــس مركـــز المعلـومـــات ودعـــم اتـخـــاذ القـــرار

رئيس التحـــرير

د. خديجة عرفة

مديـــر الإدارة العـامـــة للقضايـا الاسـتراتيجية

مديـــر التحـــرير

د. إسراء أحمد إسماعيل

المدير التنفيذي للإدارة العامة للقضايا الاستراتيجية

المراجعـة

أ. عبد الحميد حلمي

التصميم الجرافيكي

م. أيمـــن الشـريف

أ. أسمـــاء صـــلاح

قضايا مُلحّة

إصدارة غير دورية تصدر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار - برئاسة مجلس الوزراء، تتناول أهم الموضوعات المطروحة على الساحة، من خلال الإجابة عن عدد من التساؤلات المهمة من قبل مجموعة من الخبراء والمتخصصين، وبما يُسهم في إثراء النقاش حول الموضوع.

الآراء الواردة تعبر عن رأي كاتبها، ولا تعكس بالضرورة رأي أو سياسة مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.

كلمة المركز

إبّان حفل إفطار الأسرة المصرية في شهر رمضان المبارك، وتحديدًا في ٢٦ أبريل ٢٠٢٢، أطلق السيد الرئيس "عبد الفتاح السيسي" الدعوة إلى إجراء حوار سياسي حول أولويات العمل الوطني خلال المرحلة الراهنة. وهي دعوة وجَّهها السيد الرئيس لجميع القوى السياسية والأحزاب والنقابات المهنية، وكل القوى المجتمعية الراغبة في الانخراط في حوار وطني يصبو لوحدة الصف المصري، وفتح باب النقاش بشأن القضايا الأكثر إلحاحًا في المرحلة الراهنة، وإشراك الرأي العام في بلورة رؤية وطنية تتصدَّى لمثل تلك القضايا والإشكاليات بفاعلية.

وقد لاقت دعوة السيد الرئيس إلى الحوار الوطني قبولًا واسعًا لدى الرأي العام المصري، كونها تتيح للجميع المشاركة في الحوار والنقاش دون استثناء أو تمييز أو إقصاء، لا سيما في ظل التأكيد على عرض مخرجات هذا الحوار على البرلمان ومجلس الشيوخ، واعتبار الحوار الوطني إحدى الطرق البارزة نحو الجمهورية الجديدة.

وتأسيسًا على ذلك، تتسع مظلة الحوار الوطني لتشمل الأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية، وكذا النخبة السياسية وقادة الرأي من صحفيين وإعلاميين، وفنانين، ومثقفين، بالإضافة إلى أعضاء مجلسي النواب والشيوخ، واتحاد الصناعات واتحاد الغرف التجارية وجمعيات رجال الأعمال، والقوى المُمثِّلة عن المحافظات الحدودية، والمجالس القومية المتخصصة لحقوق الإنسان والمرأة والطفل، والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام والمجلس الأعلى للصحافة، كما يشمل الحوار ممثلين عن الأزهر والكنيسة، والشخصيات الحقوقية والمعارضة، والمراكز البحثية والجامعات، والنقابات، وأصحاب المعاشات، والعمال، والفلاحين، والشباب.

ويأتي الحوار الوطني في توقيت بالغ الأهمية من تاريخ الوطن؛ فاليوم يواجه العالم أجمع أزمة عالمية ناجمة عن تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي، فضلًا عن الحرب الروسية الأوكرانية، مع وجود رغبة لتحويل هذه الأزمات إلى فرص لتطوير وتنمية الاقتصاد المصري، واحتواء تأثيراتها على المواطن قدر المستطاع.

وفي هذا الإطار، يسعى العدد الأول من إصدارة "قضايا مُلحّة" - غير الدورية - الصادرة عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار إلى مناقشة الحوار الوطني، ودلالة توقيته، وما يعكسه من مضامين "الجمهورية الجديدة"، فضلًا عن الوقوف على أولويات الحوار ومراحله أو جدوله الزمني والأطراف المنخرطة فيه، من خلال الإجابة عن عدد من التساؤلات التي تتعلق بكيفية تهيئة المناخ لحوار وطني فعّال وشامل، والنقاط المشتركة التي يتعين الاتفاق عليها مُسبقًا لإيجاد أرضية مشتركة بين جميع الفئات المشاركة بالحوار يُمكن البناء عليها، فضلًا عن ذلك، يُسلِّط العدد الضوء على انعكاسات تفعيل لجنة العفو الرئاسي، وتوفيرها حالة من الزخم والموثوقية بالحوار الوطني، وكذا آليات تنفيذ مخرجات الحوار، وينتهي العدد بتقديم تصوُّر بشأن انعكاسات الحوار على الصورة الذهنية لمصر في العالم.

وقد شارك في الإجابة عن تلك التساؤلات مجموعة من الخبراء والمفكرين.

الحـوار الوطنـي: الأولويـات والأطـراف

أ.د. عليّ الدين هلال
أستاذ العلوم السياسية - جامعة القاهرة

لا بُـد - ابتـداءً - مـن الإشـارة إلـى أن الدعـوة إلـى الحـوار هـي تطـور ديمُقراطـي فـي أي بلـد، لأن الحـوار بيـن الفُرقـاء والمُختلفيـن فِكريًـا وسياسـيًا هـو النهـج الديمُقراطي فـي حل الخلافات والوصول إلى اتفاقات وتوافقـات. والحـوار ليـس مُناظـرة؛ ففـي المُناظـرة يسعى كُل طرف إلى إثبات وجهة نظره وتفنيد وجهات النظـر الأُخـرى، أمـا الحـوار فهـو البحـثُ عـن "الأرضيـة المُشـتركة" بيـن المُختلفيـن والسـعي لتحديـد "القواسـم المُشـتركة" التـي تجمـع بينهـم، والبنـاء عليهـا والاسـتزادة مـن مسـاحتها. فـي هـذا السـياق، أركـز علـى نُقطتيـن مُحددتيـن هُمـا: أولويـات الحـوار وأطرافـه.

أمـا عـن **الأولويـات**، فينبغـي أن تنبُـع مـن التحديـات التـي تواجههـا السياسـات العامـة مـن ناحيـة، واحتياجـات المُجتمـع ومطالبـه العاجلـة مـن ناحيـة ثانيـة، وأطرُوحـات المثقفيـن ورجـال السياسـة مـن ناحيـة ثالثـة. تبـدو الأولويـات كثيـرة ومُتعـددة، وهُنـاك اتفـاق عـام علـى عناوينهـا فـي المجـالات الاقتصاديـة والسياسـية والاجتماعيـة، بمـا يشـمله كُل مجـال مـن تفرعـات وموضوعـات. وعلـى سـبيل المثـال ففـي المجـال الاقتصـادي، تبـدو علـى الفـور موضوعـات التضخـم، وأولويـات الإنفـاق العـام، وارتفـاع الأسـعار، وأعبـاء الديـن العـام الداخلـي والخارجـي، والحاجـة المُلحـة إلـى زيـادة الاسـتثمار المُباشـر مـن القطـاع الخـاص الوطنـي والأجنبـي، والـدور الاقتصـادي للدولـة وملكيتهـا للأصـول الاقتصاديـة، ورفـع إنتاجيـة العمـل والمشـروعات الاقتصاديـة.

وفـي **المجـال السياسـي**، هُنـاك موضوعـات التـوازن بيـن السُـلطات الثـلاث التنفيذيـة والتشـريعية والقضائيـة وفقًـا لنصـوص الدسـتور، ومُراجعـة النظـام الانتخابـي، وتنشـيط دور الأحـزاب السياسـية، وإصـدار قانـون المجالـس المحليـة، وكذلـك دعـم دور الجمعيـات الأهليـة والمُجتمـع المدنـي، وإصـدار قوانيـن النقابـات المهنيـة المُعلقـة، والإسـراع بعمـل لجنـة العفـو الرئاسـي عـن المُعتقليـن وفقًـا لقانـون الحبـس الاحتياطـي، وإعـادة النظـر فـي القوانيـن التـي اسـتدعتها الظـروف الاسـتثنائية التـي مـرَّت بمصـر بعـد عـام ٢٠١٣ ولـم تَعـد قائمـة الآن.

وفـي **المجـال الاجتماعـي**، لعـل أبـرز الموضوعـات قضيـة الزيـادة السُـكانية التـي تقضـي علـى الأخضـر واليابـس، واسـتكمال إصـلاح النظـام التعليمـي، ومُتابعـة تنفيـذ التأميـن الصحـي الشـامل، وتوسـيع دائـرة التأميـن الاجتماعـي، وإصـدار قانـون الأحـوال الشـخصية، ومواجهـة مظاهـر العُنـف الأُسـري والعُنـف ضـد المـرأة.

ويُظلـل كُل هـذه الموضوعـات أهميـة توسـيع "المجـال العـام" وتمكيـن الآراء والتوجهـات المُختلفـة مـن التعبيـر عـن نفسـها؛ ممـا يُثيـر موضـوع تطويـر وسـائل الإعـلام بمـا يُمكنهـا مـن أن تكـون عُنصـرًا داعمًـا لتوسـيع المجـال العـام.

وهُنـاك موضوعـات عابـرة للمجـالات، علـى سـبيل المثـال، فـإن قضيـة البطالـة التـي وصلـت نسـبتها

العامة إلى ٧,٥٪ وترتفع بين الشباب في المرحلة السنية (١٨-٢٩ سنة) إلى نحو ١٥٪، تبدو قضية اقتصادية في مظهرها، ولكن لها تداعياتها السياسية والاجتماعية والنفسية؛ كالتأخُّر في سن الزواج، والشعور بالاغتراب والإحباط وعدم تقدير المُجتمع. ويرتبط بذلك ارتباطًا مُباشرًا موضوع الشباب في مصر، وفَهم ما تختزنه هذه الكُتلة الكبيرة من أفكار وأحلام ومن إحباطات وآلام، وأهمية تكامل مُختلف السياسات العامة التي تختص بالشباب.

ثُم إن هُناك قضية لا تقلُّ أهمية عن تلك القضايا، وهي ضعف الحِراك الاجتماعي وجمود الهيكل الطبقي؛ بمعنى أن مُجمل السياسات العامة تؤدي إلى صعوبة انتقال الأفراد من الشريحة الاجتماعية التي وُلدوا فيها إلى شرائح عليا. وخطورة هذا التطور أنه يَحرِم المُجتمع من الكثير من طاقاته وموارده البشرية التي تتمتع بالجدارة والتفوق، ومن إسهام العناصر التي كان يُمكن أن تكون مصدرًا للتغيير والتجديد. كما أن هُناك موضوع تنمية قُدرات الابتكار والإبداع، والتي تُمثل أساس المُشاركة في الثورة الصناعية الرابعة.

ولا يُمكن إغفال البُعد الدولي والإقليمي، ومن الواضح أن الشرق الأوسط يمُر - من عدة سنوات - بمرحلة تغيرات عميقة؛ مما يؤدي إلى إعادة هيكلة النظام الإقليمي وارتباطاته الدولية. ومن المُهم للغاية مُناقشة هذه التطورات وبحث تموضع مصر إزاءها.

وهُناك موضوع آخر، قد يبدو نظريًا وأكاديميًا، ولكنه يقع في القلب من كُل القضايا السابقة، وهو مكانة العقل في الثقافة العامة للمصريين ومدى اتباع التفكير العلمي في مُناقشاتنا العامة. وأقصد بالعقل والتفكير العلمي أمورًا مثل: ضرورة الاتفاق على مضمون المصطلحات والتعبيرات التي نستخدمها، وأن يُدلل كُل صاحب رأي على صحة ما يقول بأدلة وبراهين يُمكن إثباتها، وأهمية الربط بين المُقدمات التي ينطلق منها أي مُتحدث والنتائج التي يصلُ إليها. وبرغم ما يبدو في هذا من بساطة وأنها أمور بديهية، فإننا نفتقدها في كثير من حواراتنا وبرامجنا الإعلامية.

وبخصوص **أطراف الحوار** يبدو أن هناك اتفاقًا عامًا على أن الحوار مفتوح للجميع الذين يقبلون بدستور ٢٠١٤ كمرجعية سياسية وقانونية ولم يرفعوا السلاح في وجه الوطن. ومن ثَمَّ، فإن المجال مفتوح لمُشاركة كُل الأحزاب والقوى السياسية والتيارات الفكرية والأيديولوجية على اختلاف توجهاتها، والحلول التي تُقدمها للتحديات التي تواجه مصر في هذه المرحلة. وكُل من هذه الأطراف مدعو أن يطرح فِكره بشأن هذه التحديات من حيث تشخيصها وسياسات التعامُل معها.

ثُمَّ إن هُناك النقابات المهنية والعُمالية والاتحادات والجمعيات التعاونية الزراعية والغرف التجارية والصناعية وجمعيات رجال العمال والكيانات الشبابية والنسائية باعتبارها "جماعات مصالح" تُدافع عن مطالب ومصالح فئات اجتماعية وتعمل على تحسين أوضاعها.

كما أنه توجد هيئات المُجتمع المدني من جمعيات أهلية ومؤسسات اجتماعية، وهي تنظيمات لا تهدفُ إلى الربح، وتقوم على الانضمام الطَوعي، وتطرح أفكارًا ومُبادرات لتنمية القيم المدنية، وتشجيع روح التطوع، والارتقاء بمُستوى حياة المواطنين. وهذه الهيئات لها ارتباط مُباشر بالناس في المُدن والمراكز والقُرى. ومع أن هذه الهيئات لا تعمل بالسياسة، فإن لها دورًا مُهمًا في عملية التغيير الاجتماعي وغرس القيم الإيجابية بين المواطنين. وتبقى الإشارة إلى مراكز العقل والتفكير كالجامعات والأكاديميات العلمية ومراكز البحوث المُتخصصة، وهذه الهيئات أيضًا لا تعملُ بالسياسة، ولكن يكون عليها المُشاركة العلمية في فهم التحديات المُحيطة بنا، ونقل دروس وخبرات الدول الأُخرى، واقتراح البدائل والاختيارات المُتنوعة مع تحليل للتكلفة والعائد لكُلٍّ منها.

أطراف الحوار عديدة ومُتنوعة، ولكنها لا تُسهم فيه بطريقة واحدة. وعلى سبيل المثال، فتحديد التوجهات

الاجتماعية والاختيارات السياسية هو من اختصاص المؤسسات السياسية والأحزاب باعتبار أنها الجهات المنوط بها عرض بدائل السياسات العامة في أي مُجتمع. وبالمنطق نفسه، فإن ما أسميته بـ "جماعات المصالح" يقوم بالتعبير عن أولويات فئة، أو شريحة، أو أصحاب مهنة، أو العاملين في أحد القطاعات الاقتصادية والتُجارية. ومن حق كُل منها الدفاع عن حقوق أعضائه، والارتقاء بمُستوى ممارسة المهنة، أو تيسير العمل في أحد القطاعات الاقتصادية، وإزالة المعوقات التي تعترض طريقه؛ وجميعها تُسهم في تحسين جودة الحياة في المُجتمع والارتقاء بمُستوى معيشته.

لم يعُد الحوار الوطني مُجرد فكرة أطلقها الرئيس عبد الفتاح السيسي في ٢٦ أبريل ٢٠٢٢؛ فقد فتحت الباب لحالة من النقاش العام حول كُل القضايا والموضوعات المطروحة على الرأي العام في البرامج الحوارية التلفزيونية، وشارك فيها سياسيون وحزبيون لم تكُن آرائهم مسموعة لسنوات. وأوجد ذلك البيئة المُناسبة لإطلاق الحوار. ثُم تلاه اختيار الأستاذ ضياء رشوان مُنسقًا عامًّا للحوار في ٨ يونيو ٢٠٢٢، ثُمَّ الإعلان عن أسماء مجلس أمناء الحوار من ١٩ عُضوًا يُمثلون بانوراما التوجهات السياسية والفكرية في البلاد يوم ٢٦ من الشهر نفسه، وانعقاد أول اجتماع للمجلس يوم ٥ يوليو. ومع تتابع خُطوات الحوار وجلساته، فمن المُهم حُسن "إدارة التوقعات"؛ فليس من الحكمة خَلق توقعات ونتائج مُبالغ فيها حتى لا يُصاب الرأي العام بالإحباط فيما بعدُ.

لقد حرَّكت الدعوة للحوار المراكز الحسّاسة من الجسد السياسي والاجتماعي المصري، وتزايَد الاهتمام بقضايا السياسة لدى أعداد واسعة من الناس؛ وهذا مُهم لأن "الحوار الوطني" هو المدخل والطريق إلى "الجمهورية الجديدة".

"الحوار الوطني" هو المدخل والطريق إلى "الجمهورية الجديدة".

أولويـات الحـوار الوطنـي ومرتكـزات الأحـزاب السياسـية

أ.د. محمد صفي الدين خربوش
أستاذ العلوم السياسية - جامعة القاهرة

من الصعب أن تتفق الأحزاب السياسية المصرية ذات التوجهات المتباينة على المطلوب من الحوار الوطني، بيد أنه من الممكن الحديث عن توافر حد أدنى متفق عليه بينها يتعلق بثلاثة مجالات، يرتبط أولها بسمات النظام السياسي المصري، ويتمثل الآخر بالنظامين الانتخابي والحزبي، فيما يركز الأخير على القضايا الاقتصادية والاجتماعية. هذا ومن المؤكد أن تتنوع رؤى الأحزاب السياسية حول البدائل المقترحة للتعامل مع كل من تلك المجالات، وما تتضمنه من موضوعات فرعية.

أولًا: سمات النظام السياسي المصري

فيما يتعلق بسمات النظام السياسي المصري المنبثق عن دستور ٢٠١٢ وتعديلاته في ٢٠١٤ و٢٠١٩، فثمّة وجهات نظر ترى أن مصر بحاجة إلى دستور جديد يؤسس لعقد اجتماعي جديد، بما يمثل قطيعة كاملة مع النصوص التي تمت صياغتها إبان فترة حكم الإخوان وحلفائهم. وتتباين وجهات النظر التي تتبنى هذا المقترح بين من يتحيَّز للنمط الرئاسي الكامل، ومن يدافع عن النمط البرلماني، ومن يعتقد أن النمط شبه الرئاسي الذي ساد الحقبة الجمهورية - باستثناء فترة قصيرة - هو النمط الأكثر ملاءمة. وبالطبع، ثمّة من لا يرى حاجة إلى دستور جديد.

وبغض النظر عن اختلاف المواقف من هذا الموضوع، قد يكون من الملائم إدارة حوار وطني حوله، لا سيما فيما يتعلق بالعلاقة بين السلطات، ودور مجلس الشيوخ في صنع القوانين، وتعدُّد المواد التي تبحث عن مسلمات، أو عن موضوعات لا يُعد الدستور مكانًا ملائمًا لها، فضلًا عن النص على نسبة محددة للإنفاق على التعليم أو الصحة من الناتج المحلي الإجمالي، وليس من إجمالي الإنفاق العام. ضمن شأن الحوار الوطني حول هذا الملف.

ثانيًا: النظام الانتخابي والنظام الحزبي

تم تبنِّي نظام انتخابي يجمع بين كل من نمطي القائمة المطلقة والانتخاب الفردي في الانتخابات البرلمانية في عامي ٢٠١٥ و٢٠٢٠، وقد أدى ذلك إلى تحوُّل النواب المنتخبين على القائمة المطلقة إلى ما يشبه النواب المعينين، لا سيما مع زيادة نسبة المنتخبين من خلال القوائم إلى ٥٠٪ من مقاعد مجلس النواب، وذلك إلى جانب اتساع مساحات دائرة القائمة المطلقة لتضم إحداها القاهرة والقليوبية ومحافظات وسط الدلتا، وتضم دائرة أخرى محافظات الصعيد بأكملها بدءًا من الجيزة حتى أسوان، ونتج عن ذلك أيضًا اتساع مساحة الدوائر الفردية، وزيادة أعداد الناخبين في كثير منها عن الحد المناسب لهذه الدوائر، وقد تجلّى ذلك في وجود دوائر فردية خُصِّص لها ثلاثة وأربعة مقاعد، وليس مقعدًا وحيدًا. وقد ترتب على ذلك ضعف المنافسة الحزبية؛ حيث اختفى تمامًا التنافس

في القوائم المطلقة، ولم تتمكن معظم الأحزاب السياسية من المنافسة في معظم الدوائر الفردية كبيرة المساحة وكثيفة السكان. ومن ثَمَّ، يُقترح إثارة الحوار حول النظام الانتخابي الأكثر ملاءمة، والذي ينصف المواطن والمرشحين والأحزاب السياسية معًا، ولا يتحيَّز لأي من هذه الأطراف على حساب الآخر. وتجدر الإشارة إلى أن النظام الانتخابي يعد أحد العوامل الأساسية التي تُسهم في تحديد نمط النظام الحزبي في الدول التعددية، الذي يتراوح بين نمط الحزبين (في النظامين البريطاني والأمريكي)، ونمط التعدد الحزبي (في النظام الفرنسي، والإيطالي، والألماني، والإسباني، وغيرها).

وبالنسبة للأحزاب السياسية والنظام الحزبي، يُقترح إثارة النقاش حول قانون الأحزاب السياسية، وتمويلها، وممارستها لأنشطتها، وفي هذا الصدد، يُقترح تخفيف القيود المنصوص عليها لتأسيس أحزاب سياسية جديدة، لا سيما أعداد المؤسسين والحد الأدنى للمحافظات التي ينتمون إليها. وبالرغم من أن هذا الشرط يستهدف أن يكون الحزب منتشرًا في عدد من المحافظات المصرية وغير مقتصر على محافظة واحدة، فقد أثبتت التجربة عدم جدية هذا الشرط؛ حيث تم ضم عدد من الأعضاء من عدة محافظات لتحقيقه، دون أن يكون لمعظمهم أي درجة من الانتماء للأحزاب السياسية.

وثمّة حاجة إلى النقاش حول تمويل الأحزاب السياسية كي تتمكن من الاضطلاع بمهامها في التنشئة السياسية، والاتصال السياسي، والمشاركة السياسية، وإعداد مرشحين محتملين لشغل المناصب السياسية على المستويين المحلي والقومي؛ مما يُسهم في تعزيز شرعية النظام السياسي. وتجدر الإشارة إلى تحوُّل معظم الأحزاب السياسية إلى ما يُسمّى "أحزاب الأشخاص"، أي الأحزاب التي تعتمد على شخص واحد يتحمل عبء الإنفاق على الحزب، ويستمر رئيسًا له ما دام قادرًا على الإنفاق، وفي ضوء ذلك، لا يمكن أن

من المهم إثارة النقاش حول قانون الأحزاب السياسية، وتمويلها، وممارستها لأنشطتها، وفي هذا الصدد، يُقترح تخفيف القيود المنصوص عليها لتأسيس أحزاب سياسية جديدة.

توجـد أحـزاب سياسـية ذات شـأن فـي حالـة اسـتمرار تلـك الظاهـرة، والتـي تجعـل الأحـزاب خاضعـة أو تابعـة لمـن يُنفـق عليهـا. وفـي هـذا الإطـار، يُقـدم عـدد مـن الـدول الديمقراطيـة العريقـة نموذجًـا لتمويـل الأحـزاب السياسـية مـن الموازنـة العامـة للدولـة، حتـى تحظـى الأحـزاب بدرجـة يُعتـد بهـا مـن الاسـتقلال وعـدم التبعيـة، وتكـون قـادرة علـى أداء وظائفهـا. ويرتبـط حجـم التمويـل بمعاييـر موضوعيـة، أهمهـا عـدد المقاعـد التـي حصـل عليهـا الحـزب، أو عـدد الأصـوات التـي حصـل عليهـا مرشـحو الحـزب فـي آخـر انتخابـات برلمانيـة، ومـن ثـمّ، يتفـاوت حجـم التمويـل وفقًـا لشـعبية الحـزب التـي تنعكـس فـي عـدد المقاعـد النيابيـة التـي فـاز بهـا، أو حجـم الأصـوات التـي حصـل عليهـا مرشـحوه.

وفـي هـذا السـياق، يُقتـرح أيضًـا إجـراء حـوار حـول الطريقـة المُثلـى لممارسـة الأحـزاب السياسـية لأنشـطتها، للترويـج لأفكارهـا بيـن المواطنيـن، وجـذب المواطنيـن نحـو عضويتهـا، وتعزيـز المشـاركة السياسـية. وفـي هـذا الإطـار، قـد يكـون مـن المفيـد إتاحـة الفرصـة للأحـزاب لعقـد مؤتمـرات ونـدوات جماهيريـة لمناقشـة القضايـا العامـة والمحليـة. وقـد يكـون مـن الملائـم أيضًـا تخصيـص برامـج تلفزيونيـة لمناقشـة القضايـا العامـة، مـن خـلال دعـوة ممثلـي الأحـزاب السياسـية للمشـاركة فـي النقـاش، لإتاحـة الفرصـة أمـام الأحـزاب لعـرض وجهـات نظرهـا أمـام أكبـر عـدد مـن المواطنيـن.

ثالثًا: القضايا الاقتصادية والاجتماعية

مـن الأهميـة بمـكان إثـارة الحـوار حـول دور الدولـة فـي تقديـم أو الرقابـة علـى الخدمـات العامـة المقدمـة للمواطنيـن غيـر القادريـن، وأفضـل السـبل لتقديـم الدعـم للفئـات غيـر القـادرة، وطريقـة إدارة الهيئـات الاقتصاديـة، وملكيـة الدولـة لعـدد مـن الشـركات تقديـم بعـض الخدمـات (مثـل الكهربـاء والميـاه)، بالرغـم مـن تحـوُّل مقدميهـا مـن هيئـات حكوميـة إلـى شـركات.

يتمثـل الهـدف النهائـي مـن الحـوار فـي التوصـل إلـى توافـق حـول القضايـا الرئيسـة وليـس القضايـا الجزئيـة أو الفرعيـة، ولا يعنـي التوافـق السـعي لإرضـاء الجميـع، ومـن المنطقـي أن تتطلّـع مخرجـات الحـوار إلـى المسـتقبل وألا تسـتنزف الوقـت والجهـد للنقـاش حـول الماضـي.

النقاط المشتركة التي يتعين الاتفاق عليها في بداية الحوار

يثور التساؤل بشأن النقاط المشتركة التي يتعين الاتفاق عليها في بداية الحوار لإيجاد أرضية مشتركة يمكن البناء عليها، وللإجابة عن هذا التساؤل فإن ثمّة **عددًا من القواعد التي ينبغي الانطلاق منها**، من بينها: عدم احتكار الصواب أو الحقيقة؛ فالجميع من حقه المشاركة وإبداء وجهة نظره دون الهجوم على وجهات النظر الأخرى، حيث تتسم جميع وجهات النظر بالنسبية. وعدم وضع قيود على الموضوعات المطروحة للنقاش سوى إعلاء مصالح الدولة الوطنية المصرية. وقابلية المقترحات للتطبيق؛ فقد تكون بعض المقترحات جيدة لكنها ليست قابلة للتطبيق في المستقبل القريب.

كذلك يجب أن يتمثل الهدف النهائي من الحوار في التوصل إلى توافق حول القضايا الرئيسة وليس القضايا الجزئية أو الفرعية، ولا يعني التوافق السعي لإرضاء الجميع، ومن المنطقي أن تتطلّع مخرجات الحوار إلى المستقبل وألا تستنزف الوقت والجهد للنقاش حول الماضي.

ومن أهم النقاط التي يجب الانطلاق منها:

السعي إلى تعزيز مكانة مصر إقليميًّا ودوليًّا، وتعزيز التجربة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وتحقيق أكبر معدل ممكن من النمو الاقتصادي خلال المستقبل المنظور، وتخفيض عجز الموازنة العامة، والحد من البطالة.والاسترشاد بتجارب الدول الأخرى (مثل الاتحاد الأوروبي) حول الحد الأقصى لمعدلات التضخم، وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة بين الفئات الاجتماعية وبين محافظات الجمهورية، وتحسين جودة الخدمات العامة، لا سيما التعليم والصحة، والقضاء على مشكلات المواطنين في التعامل مع الجهاز الإداري.

تهيئة المناخ لحـوار وطنـي فعّال وشـامل

د. سـامـح فـوزي
كبير الباحثين بمكتبة الإسكندرية

الحـوار الوطنـي هـو جسـر العبـور إلـى التوافـق بيـن مختلـف مكونـات المجتمـع، والحـوار ليـس هدفًـا فـي ذاتـه، أو مناسـبة احتفاليـة، لكنـه آليـة ذات غايـة، تصـبُّ فـي بنـاء المشـتركات بيـن القـوى والتيـارات المتعـددة، ومواجهـة المخاطـر التـي تحيـق بالوطـن بأسـره. ونظـرًا لأن قطـار الحـوار يسـير فـي اتجـاه محطـة نهائيـة يبغـي الوصـول إليهـا، وهـي التوافـق علـى أرضيـة مشـتركة، فينبغـي أن يسـبقه تهيئـة مناسـبة للمنـاخ الـذي يجـري فـي ظلـه، حتـى يؤتـي نتائجـه المرجـوة. وقـد دعـا الرئيـس "عبـد الفتـاح السيسـي" رئيـس الجمهوريـة إلـى حـوار وطنـي يسـتوعب جميـع الآراء والاتجاهـات، ويسـتثني فقـط الفصائـل التـي لجـأت إلـى العنـف، وروَّعـت المجتمـع، وشـكَّلت خطـرًا علـى هُويتـه الوطنيـة.

ولا يُعـد ذلـك قيـدًا علـى الحـوار، بقـدر مـا هـو تحديـد للأسـس التـي يسـتند إليهـا البنـاء السياسـي القائـم، فهنـاك فريـق لا يؤمـن بالحـوار، ولا بالمشـاركة، وإن أظهـر قبـولًا مرحليًـا لـه، يكـون ذلـك فـي سـياق محـاولات إعـادة اندماجـه سياسـيًا، بهـدف اسـتئناف مشـروعه للتمكيـن السياسـي مـن نقطـة مغايـرة غيـر تلـك التـي غـادر منهـا فـي ٣٠ يونيـو ٢٠١٣.

وتشـير تهيئـة بيئـة الحـوار الوطنـي إلـى السـياق Context الـذي يجـري فيـه الحـوار، وهـو يشـمل الحالـة المحيطـة بـه مـن حيـث الفاعليـن المشـاركين فـي الحـوار، والظـروف السياسـية، وتدابيـر البدايـة، والتـي تُعـد نقطـة الانطـلاق، والأسـاس الـذي يُبنـى عليـه الحـوار الوطنـي فـي مراحلـه التاليـة.

تهيئة المجال العام

سـبقت تهيئـةُ المجـال العـام الدعـوةَ إلـى الحـوار الوطنـي؛ وذلـك عبـر عـدد مـن المبـادرات والقـرارات المهمـة، والتـي حملـت رسـائل إيجابيـة لمختلـف قـوى المجتمـع، ووضعـت حـدًّا أمـام ادعـاءات المشـككين فـي الحـوار، ومـن أبـرز المبـادرات التـي اتخِـذَت: صـدور قانـون (١٤٩) لسـنة ٢٠١٩ للجمعيـات الأهليـة، والـذي تجـاوز الانتقـادات التـي شـملها القانـون الـذي سـبقه، وإطـلاق الاسـتراتيجية الوطنيـة لحقـوق الإنسـان (١١ سـبتمبر ٢٠٢١)، وإطـلاق تقريـر التنميـة البشـرية (١٤ سـبتمبر ٢٠٢١) بعـد توقـف دام نحـو عشـر سـنوات، وإلغـاء حالـة الطـوارئ (٢٥ أكتوبـر ٢٠٢١)، وإعـادة تشـكيل المجلـس القومـي لحقـوق الإنسـان، وتفعيـل لجنـة العفـو الرئاسـي التـي نجـم عنهـا الإفـراج عـن عـدد مـن السـجناء الذيـن لـم يثبـت فـي حقهـم الترويـج أو ارتـكاب أعمـال عنـف.

وتمثـل تهيئـة المجـال العـام -سياسـيًا- تدعيمًـا للعمـل علـى صعيـد الحقـوق الاقتصاديـة والاجتماعيـة التـي تشـغل اهتمـام النظـام السياسـي منـذ سـنوات، وقـد تجلـى ذلـك فـي مبـادرة حيـاة كريمـة، وحملـة ١٠٠ مليـون صحـة، وغيرهمـا مـن السياسـات الاجتماعيـة التـي تصـب فـي صالـح الفئـات المهمَّشـة، والأقـل دخـلًا، وتتعـزز مكتسـباتها مـن خـلال تطويـر الحيـاة السياسـية عبـر حـوار وطنـي فعّـال.

تفعيل دور القوى السياسية

في السنوات الماضية التي أعقبت ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣، بدا أن المجتمع قد أصابه ما يمكن أن نطلق عليه الإرهاق السياسي Political Fatigue، نتيجة التحولات المتسارعة التي أصابته في فترة زمنية قصيرة (٢٠١١-٢٠١٣)، تلا ذلك فترة مواجهة الإرهاب التي شكّلت وضعًا ضاغطًا على المجال العام، ثم أعقب ذلك انتشار جائحة كورونا، مصحوبة بأزمات اقتصادية، وتقليص للأنشطة العامة، ودعوات تحذيرية متكررة من الوباء، وفرض التباعد الاجتماعي. ترتب على ذلك انتقال جزء مهم من تفاعلات المجتمع من الشارع أو الفضاء العام إلى الشاشة أو الفضاء الإلكتروني، أي العبور من حالة مشاركة مادية Off-Line إلى حالة تفاعل رقمي On-Line.

في ظل هذه الظروف لم يكن إسهام الفاعلين السياسيين مؤثرًا في الحالة السياسية العامة؛ حيث لم يظهر للأحزاب السياسية أو للمنتديات الثقافية أو للنقابات إسهامات مهمة في تطوير الممارسة السياسية. ترتب على ذلك تراجع كيفي في تأثير الفاعلين السياسيين في الوقت الذي زاد فيه العدد الكمي (هناك ما يزيد على مائة حزب في مصر). وفي سياق تهيئة المجال لحوار وطني شامل ومؤثر ومنتج، ينبغي تعظيم إسهام الأحزاب والنقابات والهيئات الشعبية باختلاف صورها في تقديم أوراق عمل، ومقترحات لسياسات عامة، وأفكار لتطوير المؤسسات والممارسة السياسية، ويكون لدى مختلف الفاعلين القدرة على طرحها إعلاميًا، وتقديم الوجوه السياسية والنقابية القادرة على شرح هذه المبادرات، والانخراط في نقاش حولها.

إن إحدى الإشكاليات المهمة التي قد تواجه الحوار الوطني هي أن تكون أطراف الحوار حاضرة بلا رؤية، أو مقترحات، أو آراء، وتكون في انتظار "مقترحات حكومية"، تقول رأيها بشأنها، في حين أن هدف الحوار -بحكم التعريف- هو أن يكون لدى الأطراف المشاركة فيه القدرة على طرح سياسات بديلة، والترويج لها، والدفاع عنها.

إحدى الإشكاليات المهمة التي قد تواجه الحوار الوطني هي أن تكون أطراف الحوار حاضرة بلا رؤية، أو مقترحات، أو آراء، وتكون في انتظار "مقترحات حكومية"، في حين أن هدف الحوار هو أن يكون لدى الأطراف المشاركة فيه القدرة على طرح سياسات بديلة، والترويج لها، والدفاع عنها.

إنتاج بيوت التفكير ومراكز البحث

يحتاج الحوار الوطني إلى آراء، وأفكار، ورؤى، ومقترحات سياسات في شتى المجالات، وتمثل مراكز الأبحاث أحد مصادر الإنتاج الثقافي والفكري، الذي يمكن للقوى السياسية الاعتماد عليه من ناحية، ويتغذى الإعلام، والباحثون، والساسة عليه من ناحية أخرى. وتمتلك مراكز الأبحاث القدرة على تقديم استشارات بناءً على دراسة خبرات الدول الأخرى، وتحليلات مدعمة بإحصاءات وأرقام للقضايا المختلفة، بما يمثل وجهة نظر قد تتفق أو تختلف، كليًا أو جزئيًا، مع ما تطرحه الحكومة من أرقام وإحصاءات، وهو ما يدعم النقاش العام في المجتمع، ويخلق أجواء من التفكير النقدي التي تسهم دون شك في تحقيق الشفافية والمساءلة، والقدرة على طرح سياسات بديلة.

وفي المجتمعات المتقدمة يصعب الفصل بين ما هو "بحثي" وما هو "سياسي"، لأن المدخلات السياسية عادة ما تكون حصيلة تراكم بحثي في اتجاهات معينة، فضلًا عن أن ماكينة صناعة السياسات في المؤسسات النقدية الدولية، مثل: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والمنظمات التابعة للأمم المتحدة، وأيضًا على مستوى الأحزاب في السياسة الداخلية للدول الديمقراطية عادة ما تتغذى على المنتج البحثي الذي يصدر عن مراكز صناعة الفكر، بحيث يمكن القول إن وراء كل سياسة جديدة، أو نقلة نوعية في سياسات، أو توجه مختلف عالميًا ومحليًا، تراكمًا بحثيًا منظمًا.

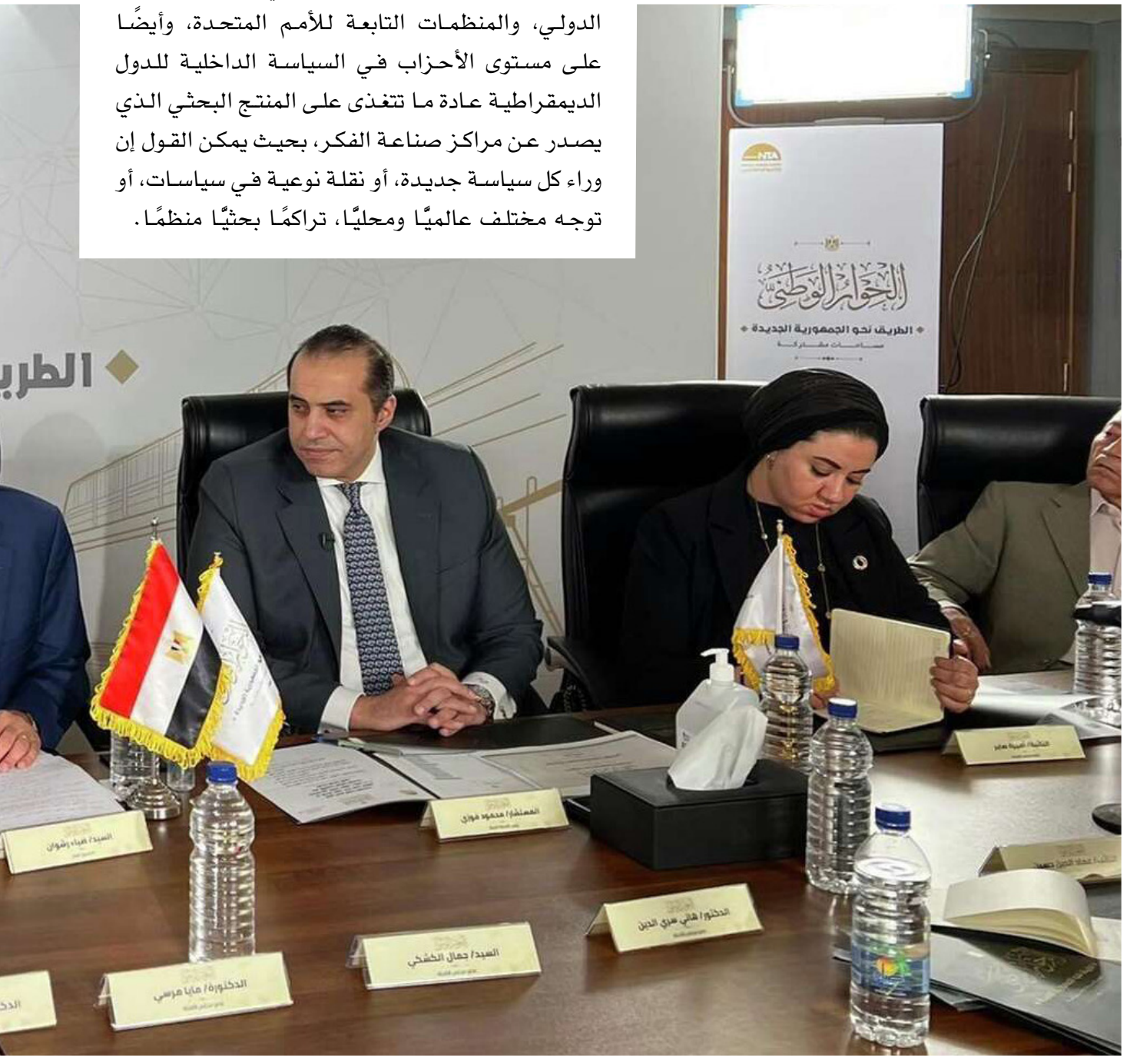

تعزيز الحوار إعلاميًا

أحد متطلبات تهيئة المجال أمام الحوار الوطني هو تحقيق مزيد من الحريات الإعلامية، وممارسة النقد السياسي، ومناقشة العديد من الرؤى والسياسات البديلة في شتى المجالات. فمن ناحية أولى، يمكن أن تفسح وسائل الإعلام مساحة مؤثرة للنقاش بين الفاعلين السياسيين من أحزاب ونقابات حول أفكار وبرامج وسياسيات؛ مما يدعم النقاش، ويسمح بظهور مزيد من الوجوه في المجال العام، ويبعث برسائل واضحة مفادها أن الساحة الإعلامية مفتوحة أمام كل التيارات والأشخاص للإدلاء برأيها دون خوف أو مراعاة لمواءمات أو حسابات ضاغطة.

ومن ناحية ثانية، تنقل وسائل الإعلام مفهوم الحوار إلى الجمهور؛ بحيث يتحول من مناسبة إلى حالة، ويلهم الناس بأفكار ورؤى تنعكس في نقاشاتهم ومشاركاتهم على وسائل التواصل الاجتماعي، وهو ما يمثل مستوى آخر للحوار في المجتمع، يأخذ شكلًا غير منظم، لكنه يُعبِّر عن نبض جماهير يحتاج من ينخرطون في الحوار الوطني "المنظم" إلى الاستماع إليه.

وختامًا، فإن تكثيف تناول وسائل الإعلام لقضايا الحوار الوطني بعيون المنتمين إلى تيارات وقوى عديدة يغلق الباب أمام القوى المعادية التي تروج أكاذيب بأنه لا مكان للمعارضة السياسية في المجتمع المصري، أو لا سبيل أمام صاحب رأي مختلف.

آليات تنفيذ مخرجات الحوار الوطني

أ. د. إكرام بدر الدين
أستاذ العلوم السياسية - جامعة القاهرة

أدت دعوة السيد الرئيس "عبد الفتاح السيسي" إلى الحوار الوطني في حفل إفطار الأسرة المصرية إلى إحداث زخم في المشهد السياسي المصري؛ حيث تحمَّست لهذه الدعوة جميع القوى السياسية من الأطياف المختلفة، وتفاعلت معها؛ لما ينطوي عليه الحوار من دعم للمسار الديمقراطي، ولما يمكن أن يسفر عنه من نتائج إيجابية تنعكس على الوطن والمواطن.

فالحوار مظهر من مظاهر الديمقراطية لما ينطوي عليه من تعددية في الأفكار، وإشراك لمختلف القوى السياسية، سعيًا للوقوف على مختلف الاجتهادات لحل المشكلات ومواجهة التحديات، كما أنه ينطوي أيضًا على نشر قيم التسامح، وتقبل الآخر، والبعد عن التعصب، وهو ما يُجسِّد أبرز مظاهر وملامح الديمقراطية.

وفي هذا السياق، سيدور الحوار حول قضايا مختلفة ومتعددة تتعلق بمختلف الجوانب السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، والتنموية؛ سعيًا للوصول إلى توافق من قِبل مختلف القوى السياسية بشأن تلك القضايا، بما يكفل وضع الاستراتيجيات التي يمكن اتباعها لمواجهة التحديات المختلفة، بدرجة من القدرة والكفاءة. وبعبارة أخرى فإن الحوار ليس مطلوبًا من أجل الحوار، بل تبرز أهميته في ضوء ما سيُسفر عنه من نتائج تتعلق بكيفية مواجهة التحديات والصعوبات، وآليات تنفيذ هذه النتائج أو التوصيات في التطبيق العملي، أي في واقع المجتمع؛ الأمر الذي يثير التساؤل بشأن كيفية تطبيق مخرجات الحوار الوطني وتوصياته والآليات المتبعة لتحقيق ذلك.

ونظرًا لتعددية القضايا التي ينطوي عليها الحوار الوطني، والتي تتنوع ما بين القضايا السياسية، والاقتصادية، والتنموية، والاجتماعية، وقضية رفع الوعي وبناء الإنسان، فإن النتائج والتوصيات لكل قضية من هذه القضايا تتطلب آلية تنفيذ مناسبة لها.

أولًا: على الصعيد السياسي

قد تكون أهم الموضوعات المطروحة هي ما تتعلق بالحفاظ على الهوية الوطنية للدولة المصرية، وتحقيق التماسك الداخلي، إضافة إلى تحقيق الاستقرار السياسي، وتدعيم القيم الإيجابية من الناحية السياسية، مثل: قيم المشاركة، والانتماء، والمواطنة، والهُوية، ويرتبط بذلك أيضًا رفع الوعي السياسي للمواطنين، وغرس القيم الإيجابية؛ حتى تتوافر لدينا القدرة على مواجهة ذلك النمط المستحدث من الحروب المعاصرة، والتي يطلق عليها حروب الجيل الرابع والخامس. فالحروب الحديثة لم تعد تعتمد على القوة الصلبة أو العسكرية فقط، بل أصبحت تتخذ أشكالًا أخرى من خلال الحرب النفسية، ونشر الأخبار المغلوطة والشائعات، ومحاولة إحداث انقسام بين فئات المجتمع المختلفة، والتشكيك في الإنجازات، وإثارة مشاعر اليأس والإحباط، وهذا النمط من الحروب لا يقل ضراوة عن الحروب التقليدية، بل قد يفوقها في الشراسة وحجم التأثير؛ ولذلك يكون من المرغوب فيه العمل من جانب مؤسسات الدولة كافة لمواجهة هذا النمط من الحروب.

ويقتضي تحقيق أهداف الحوار الوطني على الصعيد السياسي العمل على رفع الوعي لدى المواطن، من خلال تكاتف جميع مؤسسات الدولة (وسائل الإعلام، والجامعات، والمؤسسات الدينية، ووزارة الشباب والرياضة، ووزارة الثقافة، ومراكز الشباب، والنقابات المهنية والعمالية) بالتضافر مع الأحزاب السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني؛ بما يحقق التناغم والتجانس بين جهود تلك المؤسسات، ويكفل توحيد جهودها في مواجهة حروب الجيل الرابع والخامس.

وفي هذا الإطار يمكن استحداث بعض الآليات على النحو التالي:

١. **إنشاء جهاز أو هيئة أو وزارة أو مجلس أعلى للتثقيف السياسي، تكون مهمته رفع الوعي السياسي للمواطنين**، باعتباره خط الدفاع الأول ضد حروب الجيل الرابع والخامس (كوزارة الإرشاد القومي على سبيل المثال، والتي كانت في فترات سابقة).

٢. تدعيم وتنشيط الحياة الحزبية، بالنظر إلى وجود تناقض كبير بين عاملي الكم والكيف لهذه الأحزاب، والتي يتجاوز عددها ١٠٠ حزب، أغلبها غير معلوم للمواطن العادي، فضلًا عن وجود تعددية كبيرة في الأحزاب ذات التوجه الأيديولوجي

الواحـد أو المتقـارب؛ الأمـر الـذي يتطلـب تقنيـن عـدد الأحـزاب، وزيـادة قدرتهـا وفاعليتهـا؛ وذلـك مـن خـلال **إصدار تشريع يضع ضوابط تنظيمية وقانونية لنشأة الأحزاب واستمراريتها، بحيث لا ينشأ حزب جديد إذا كان يتشابه في برنامجه وأفكاره مع أحزاب قائمة، وألا يستمر الحزب الذي لا يحصل على أي مقعد في استحقاقيْن انتخابييْن متتالييْن على سبيل المثال، لأنه في هذه الحالة يفقد صفته كحزب، مع وضع الضوابط اللازمة لتحفيز الأحزاب المعبِّرة عن الاتجاه السياسي الواحد إلى التكتل معًا في حزب واحد.**

ثانيًا: على الصعيد الاقتصادي

تحتل قضايا التنمية صدارة أولويات الحوار لوطني، لا سيما في ظل ما يشهده العالم من تحديات اقتصادية نتيجة جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية؛ الأمر الذي يضع مزيدًا من التحديات على الاقتصاد المصري. ومن المتصور أن يسفر الحوار الوطني عن تحديد استراتيجية لمواجهة هذه التحديات والمصاعب الاقتصادية، وهو ما يمكن تنفيذه من خلال تشكيل لجنة متخصصة تضم خبراء اقتصاديين، كما تضم في عضويتها الوزراء المعنيين في هذا الشأن لتحديد أولويات الاقتصاد القومي، وكيفية تحقيق الاستغلال الأمثل لموارده الاقتصادية، وخصوصًا العنصر البشري، وتضطلع هذه اللجنة بما يلي:

- تشجيع الصناعات ذات الكثافة المرتفعة في الأيدي العاملة لمواجهة البطالة، ودعم المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، وخصوصًا التي تنتج السلع اليدوية والتصديرية.
- تنفيذ الأولويات الوطنية في كل قطاع اقتصادي؛ ففي الزراعة على سبيل المثال، تبرز أهمية إعطاء مزيد من الاهتمام للحاصلات الغذائية لتحقيق الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزراعية في ظل ما تنذر

تحتل قضايا التنمية صدارة أولويات الحوار الوطني، لا سيما في ظل ما يشهده العالم من تحديات اقتصادية نتيجة جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية؛ الأمر الذي يضع مزيدًا من التحديات على الاقتصاد المصري.

به الأزمة الأوكرانية من أزمة غذاء عالمية، وفي قطاع السياحة، ولذلك فمن المهم وضع خطة متكاملة للترويج السياحي.

ثالثًا: على الصعيد الاجتماعي

يمكن أن تكون تنمية العنصر البشري أحد المخرجات المهمة للحوار؛ لما للبشر من أهمية قصوى في عملية التنمية، فالإنسان هو أداة التنمية، وفي الوقت ذاته هو هدف التنمية والمستفيد منها؛ ولذلك فإن تنمية العنصر البشري من مختلف الجوانب الثقافية، والتعليمية، والصحية، ومن حيث الكفاءة والتدريب ورفع المهارات، يمكن أن تكون من المخرجات المهمة للحوار الوطني، ويتطلب ذلك ما يلي:

١. تضافر جهود مؤسسات الدولة على المستويين المركزي والمحلي، وتفعيل دور القطاع الخاص ورجال الأعمال على مستوى كل محافظة لتنمية العنصر البشري.

٢. تبني المزيد من السياسات الاجتماعية التي تكفل تحسين المستوى المعيشي، والاقتصادي، والاجتماعي، للفئات الأكثر فقرًا؛ وذلك من أجل بناء الإنسان الذي يُعد المحور الأساسي للتنمية.

وختامًا، فإن تبني الآليات التنفيذية التي تكفل وضع مخرجات الحوار الوطني موضع التنفيذ، سيعود بالنفع على الوطن والمواطن في إطار بناء الجمهورية الجديدة، لا سيما في ظل ما يستهدفه هذا الحوار من وصول إلى توافق من قِبل مختلف القوى السياسية والمجتمعية للتغلب على الصعوبات والتحديات المختلفة التي تواجه الدولة المصرية.

من الممكن أن تكون تنمية العنصر البشري أحد المخرجات المهمة للحوار؛ لما للبشر من أهمية قصوى في عملية التنمية، فالإنسان هو أداة التنمية، وفي الوقت ذاته هو هدف التنمية والمستفيد منها.

الحـوار الوطنـي.. كيـف يراه العـالم؟

أ.عصـام شـيحة
رئيس المنظمة المصرية لحقوق الإنسان

لا شك أن العالم الخارجي يراقب بدقة وعن كثب أي شاردة أو واردة تحدث على أرض مصر، ليس لأن مصر نصف العالم العربي فقط، بل لأن بوصلة المستقبل في المنطقة العربية تتحدد نتيجة التفاعلات الداخلية فيها، والتوافق في الرؤى ما بين النخب المصرية حول ما جرى وما يمكن أن يجري، وأين الخط الفاصل بين الممكن والمستحيل، بالإضافة إلى حالة التفاعل النشط لمصر مع محيطها العربي والإقليمي. وقد جاءت الأزمة الأوكرانية بتداعياتها المتعددة وتزايُد أهمية العالم العربي، وفي القلب منه مصر، لتدفع العالم إلى مزيد من التركيز مع القاهرة وهي تبشر بجمهورية جديدة، وتشرع في حوار وطني لا تستبعد منه أحدًا إلا الذين اختاروا العنف والإرهاب. وأحسب أن المشاركين في هذه العملية السياسية الدقيقة بقدر ما يواجهون من ملفات ساخنة، إلا أنهم سيواجَهون بأسئلة مهمة تتعلق برؤية الخارج لمسار وتفاعلات ونتائج الحوار الوطني، وهنا لا بد من طرح تصورات حول: كيف بالإمكان الترويج لمثل تلك المبادرة الرئاسية على الساحة الدولية؟ وما انعكاس الحوار الوطني على الصورة الذهنية لمصر في العالم؟

وأحسب أن مما يساعد في الإجابة هو توضيح مدى "انفتاح المشهد السياسي" بعد تثبيت أركان مؤسسات الدولة المصرية، وكيف نفضت مصر عن كاهلها ركام وأعباء المرحلة المضطربة التي مرَّت بها في السنوات الماضية، وتوضيح أن الحوار الوطني يقدم فرصة جيدة للأطراف كافة، وخاصةً المعارضة المصرية، للمشاركة في بناء الجمهورية الجديدة، كما أن قيادة الدولة المصرية تسرع الخطى بتمهيد الأرضية لمزيد من الانفتاح والعودة لأجواء دولة طبيعية لديها طموحات كبيرة للمستقبل، وفي هذا السياق تأتي عمليات العفو الرئاسي، وتكثيف الإفراج عن المحبوسين على ذمة قضايا إساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي. ولا شك فيه أن عمليات الإفراج مبادرة طيبة تؤكد توافر إرادة سياسية لحل المشكلة، والتجاوب مع مطالب المعارضة، وإشارات توحي بأن جمهورية جديدة تتشكل في مصر، وتفتح ذراعيها استعدادًا لمزيد من التفاعل والانفتاح على العالم، وهذا بلا شك جوهر القضية المطلوب شرحها من قبلنا جميعًا.

هذه قضية وطن يحتوي كل أبنائه في إطار دولة ديمقراطية وطنية حديثة، خاصةً أن أجندة الحوار تشير إلى مجمل القضايا الوطنية، من حقوق مدنية وسياسية، إلى حقوق اقتصادية واجتماعية، بما يفتح الباب لمشاركة جميع الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والقوى الفاعلة في إطار احترام الجميع دون تمييز أو إقصاء؛ بما يؤدي إلى تغيير وتعديل الصورة الذهنية لدى الآخر تجاه الجمهورية الجديدة، وهذا يتوقف على الغرض من الحوار: هل هو رسم سياسات جديدة، أم دعم لسياسات قائمة، أم إضاءة الساحة بجميع الآراء لكي تتخذ الحكومة سياسات وفقًا لصورة أقرب إلى الحقيقة وأكثر واقعية؟ حيث إن الحوار المقصود هو الغرض والوسيلة لإرساء

دعائم الحوارالطبيعي من خلال وسائل الإعلام، والمجالس النيابية، ووسائل التواصل الاجتماعي حتى يكون النواة لانفتاح الساحة السياسية، وتهيئة المناخ العام لكي تنتعش الحريات العامة.

وتتجلّى أهمية نجاح الحوار فيما يعكسه من مصداقية وجدية الدولة وجميع القوى الوطنية لدعم وإرساء نظام أكثر ديمقراطية في صنع سياساته العامة؛ مما سيُسهم بالتأكيد في تغيير الصورة الذهنية، ليس في الشارع المصري فقط، ولكن على المستوى الدولي أيضًا؛ من خلال إدماج أصحاب المصلحة في رسم السياسات. ومن المعروف أن ذلك من أهم معايير النجاح، لأنه يضمن صياغة سياسات واقعية في إطار رؤية شاملة لجميع الأطراف؛ مما يؤدي إلى التأييد والقبول العام للسياسات؛ ومن ثَمَّ، يرفع فرص النجاح بما ينعكس على نظرة الآخر للجمهورية الجديدة، وهذا يفرض إرساء قواعد لبناء منصات للحوار تنطوي على آلية مستمرة من التحكم الذاتي والمرونة لكي تتواءم مع المعطيات والاحتياجات المحلية المتزايدة والمتغيرة، وذلك في ظل بيئة دولية معقدة، بهدف ضمان رسم سياسات على أسس ديمقراطية، وهو ما يُعد ركيزة أساسية في تغيير الصورة الذهنية النمطية لنُظم وآليات اتخاذ القرار، كما يُسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصةً أن الدعوة للحوار تأتي بعد سلسلة من الإصلاحات تؤكد تغييرات جذرية في سياسات الدولة المصرية، وهي مقدمة تشير إلى رغبة صادقة في الإصلاح.

وفي الوقت ذاته، ليس خافيًا أن كفاءة وفاعلية الحوار تمثلان أهم المعايير الحاكمة التي تُسهم في تحقيق معادلة (كفاءة Efficiency + فاعلية Effectiveness = تغيير الصورة الذهنية)، **وهنا نتوقف أمام بعض متطلبات نجاح عملية الحوار من الناحية النظرية:**

أولًا: المحاور الإدارية الحاكمة في تحديد مدى كفاءة هذه العملية، ومن أهمها: وضع أهداف

يقدم الحوار الوطني فرصة جيدة للأطراف كافة، وخاصةً المعارضة المصرية، للمشاركة في بناء الجمهورية الجديدة، كما أن قيادة الدولة المصرية تسرع الخطى بتمهيد الأرضية لمزيد من الانفتاح والعودة لأجواء دولة طبيعية لديها طموحات كبيرة للمستقبل.

محـددة، والاسـتناد إلـى معاييـر وآليـات موضوعيـة، بالإضافـة إلـى إرسـاء وتطبيـق مبـدأ الاحتـواء والإدمـاج، وصياغـة سياسـات عامـة منطقيـة تحظـى بالقبـول العـام وقابلـة للتنفيـذ، فـي إطـار المـوارد المتاحـة والموائِمـة للمتغيـرات والتحديـات العالميـة.

ثانيًـا: فاعليـة الحـوار التـي تتمثـل فـي: ضمـان الالتـزام بإدمـاج وتنفيـذ مخرجاتـه، وآليـات موضوعيـة للمتابعـة والتقويـم، مـع الوضـع فـي الاعتبـار متابعـة أثـر الحـوار علـى التنميـة السياسـية والاقتصاديـة والاجتماعيـة والإداريـة، ومـدى ارتفـاع رضـا المواطـن لقيـاس مسـتوى التأييـد العـام، ولا سـيما شـمولية المخرجـات؛ بحيـث تؤثـر نتائـج السياسـات علـى قطاعـات المجتمـع كافـة.

خلاصـة الأمـر: إن نجـاح الحـوار وتنفيـذ ومتابعـة وتقويـم مخرجاتـه وتحويلـه إلـى آليـة لضمـان التطـور الديمقراطـي السـلمي والدائـم بيـن جميـع الأطـراف مـن حكومـة ومعارضـة يُعـد أهـم معيـار لتغييـر الصـورة الذهنيـة للخـارج تجـاه مـا يحـدث فـي الجمهوريـة الجديـدة. ويبقـى أن الدولـة المصريـة قـد قطعـت شـوطًا طويـلًا فـي تطورهـا ومسـيرتها التنمويـة وتطلعـات شـعبها، فمـن الواضـح أن المصرييـن الذيـن خرجـوا فـي ٢٥ يناير مطالِبيـن بالعيـش والحريـة والعدالـة الاجتماعيـة، قـد عـادوا ليخرجـوا فـي ٣٠ يونيـو دفاعًـا عـن الهويـة المصريـة ونمـط حياتهـم المعتـدل، رافضيـن تقسـيم الشـعب، وتمسـكًا بالمواطنـة والدولـة الوطنيـة.

وأحسـب أن القيـادة السياسـية قـد تلقَّـت الرسـالة الواضحـة مـن الشـعب، وهـي تـدرك بوضـوح أن الشـعب هـو صاحـب القـرار؛ ولـذا فقـد طلبـت تفويضًـا لإنجـاز هـذه المهمـة المحـددة. ومـن هنـا، فقـد شـاهدنا مـن البدايـة الحـرص علـى مخاطبـة الشـعب ومكاشـفته بحقيقـة الأوضـاع مهمـا كانـت قسـوتها، وطبيعـة خطـوات الإصـلاح مهمـا كانـت صعوبتهـا، ولقـد كان الأمـر واضحًـا مـن البدايـة أن الطريـق طويـل ويحتـاج إلـى تضحيـات لمعالجـة "حالـة الترهُّـل" التـي أصابـت الدولـة، وعجزهـا عـن تقديـم عـدد غيـر قليـل مـن الاحتياجـات؛ ومـن ثَـمّ شـاهدنا خطـوات صارمـة وجريئـة لتقويـة مؤسسـات الدولـة وفـرض وجودهـا، وإزاحـة كل مـن حـاول أن ينتـزع دور الدولـة، ويفـرض أجندتـه سـواء تحـت شـعارات الديـن أو مـن خـلال الفسـاد. وفـي الوقـت ذاتـه، اقتحمـت الدولـة مشـكلات مزمنـة منـذ سـنوات طويلـة بخطـوات جذريـة لـم يتصـور البعـض أنـه مـن الممكـن الإقـدام عليهـا، منهـا الاعتـداء علـى أراضـي الدولـة والبنـاء علـى الأراضـي الزراعيـة، فضـلًا عـن اقتحـام مشـكلات السـكك الحديديـة والكهربـاء والطاقـة، وتزامـن ذلـك مـع مشـروعات عملاقـة فـي قنـاة السـويس والطـرق والجامعـات والعاصمـة الإداريـة والمـدن الجديـدة. وبعدمـا اسـتقرت مؤسسـات الدولـة وتـمَّ تحديـث القـوات المسـلحة، وأُطلِـق المزيـد مـن الانفتـاح والحريـة فـي أجـواء العمـل السياسـي، سـواء فيمـا يتعلـق بحقـوق الإنسـان أو حريـة التعبيـر، هـا هـي ذي الدولـة المصريـة تصـل إلـى مرحلـة اسـتعادت فيهـا قوتهـا وعافيتهـا وتسـعى الآن إلـى تدشـين "الجمهوريـة الجديـدة" التـي تلبـي طموحـات الشـعب، وتحقـق بنـود التفويـض الـذي منحـه الشـعب، والـذي غايتـه الكبـرى بنـاء الدولـة الوطنيـة المدنيـة الحديثـة التـي تحتضـن جميـع مواطنيهـا الذيـن ارتضـوا قواعـد الدسـتور والقانـون، وتتبنَّـى سياسـات منفتحـة علـى الجميـع فـي الداخـل والخـارج.

وإذا كان ذلـك صحيحًـا، وهـو بالفعـل صحيـح، فـإن النخبـة السياسـية المصريـة مطالَبـة بإشـراك الشـعب وشـرح مـا يـدور بيـن أروقـة الحـوار لـه، ومـن هنـا لا بـد مـن إطـلاق عمليـة حـوار مجتمعـي علـى أوسـع نطـاق فـي محافظـات الجمهوريـة كافـة، وذلـك حتـى نوجـد ظهيـرًا شـعبيًّا داعمًـا للحـوار، يشـعر بموجبـه المواطـن بأنـه مالـك الحـوار ومانحـه حـق الحيـاة والاسـتمرار، باختصـار سـوف يكـون الشـعب أهـم ضمانـة لنجـاح ليـس الحـوار فقـط، بـل بنـاء الجمهوريـة الجديـدة أيضًـا.

وهناك خطوة أخرى مهمة مطلوبة وبشدة تتعلق بأهمية شرح ما يجري خلال هذه اللحظة الدقيقة للعالم الخارجي، من إرسال وفود شعبية محدودة العدد طبقًا لبرنامج شهري محدد، في إطار **"حملة طرق الأبواب"**، تستهدف **دول مجموعة العشرين**، مع تحديد الجهات المستهدفة (البرلمانات، وجماعات رجال الأعمال، ومراكز الأبحاث، والمؤسسات الإعلامية الكبرى)، وكذلك تحديد المهام (شرح إجراءات الانفتاح السياسي، وماذا تريد الجمهورية الجديدة من المجتمع الدولي؟ وما فرص الاستثمار الكبرى في المرحلة المقبلة؟) هنا يجب التنويه بضرورة تغيير الوجوه، وحسن اختيارها، وتنوعها، وتمتعها بخبرات دولية، وأن تتم عملية مراجعة مستمرة للأداء والبرنامج الذي يتم بالتنسيق مع الخارجية المصرية، خاصةً أنه من المرجَّح أن تصطدم الوفود بمواقف سلبية، وعدم معرفة ما وراء الأحداث، فضلًا عن وجود قوى تأثرت برواية الطرف المناهض لرغبة الشعب المصري.

وأحسب أن هذا مجرد اجتهاد يمكن أن يُسهم في بدء تفاعل حقيقي مع العالم الخارجي لتصحيح الصورة الذهنية لمصر.

EFQM

مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

١ شارع مجلس الشعب - قصر العيني - القاهرة - مصـــر

رقم بريدي: ١١٥٨٢ ص.ب: ١٩١ مجلس الشعـب

تليفون: ٢٧٩٢٩٢٩٢(٢٠٢) فاكس: ٢٧٩٢٩٢٢٢(٢٠٢)

info@idsc.net.eg www.idsc.gov.eg

www.idsc.gov.eg